

تجربة الاخيار

وما يتعلق بالكسب والاختيار

تأليف الفاضل العالم العلامة الدراكة الحبير العهامة

عبد الفادر بن عبد الله المجاوي الحسني

الاستاذ بالدرسة العليا بالجزائر

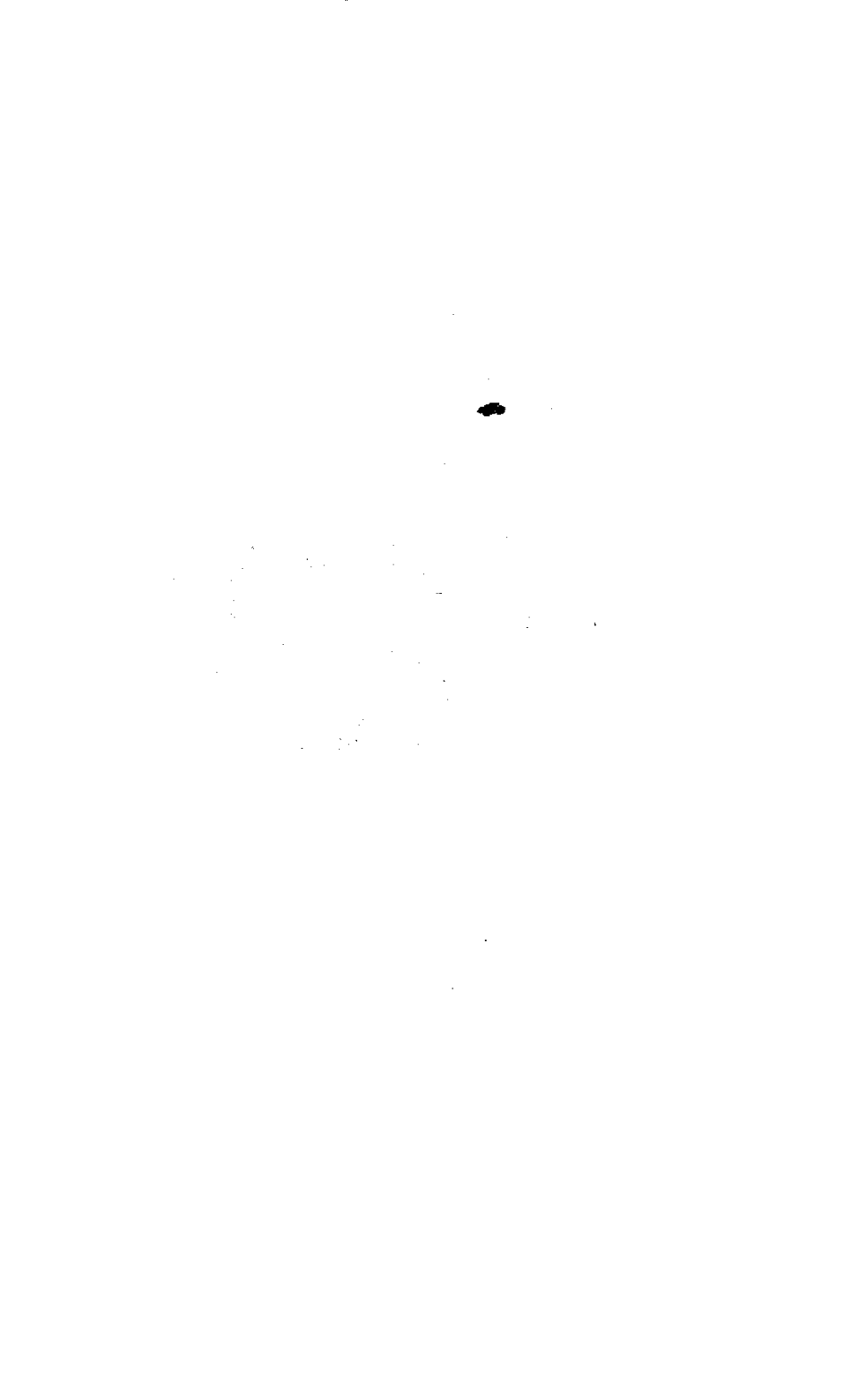
نفعنا الله بعلمه واعاد علينا من عميم بركته

امين



سنة ١٣١١
١٩٠٥

في مطبعة **مطبعة النهضة** بشارع هرليان عدد ٢٩ في الجزائر



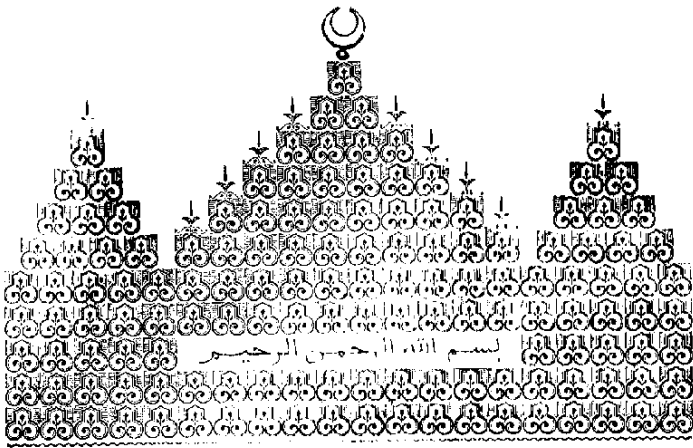
رسالة محتوية على مقدمة وستة فصول وخاتمة * طالبا منه تعالى
ان يجعل منبعتها دائمة وسميتها

تحفة الاخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار

ومنه تعالى اسأل الاعانة على التمام انه ولي الجود والاكرام

مقدمة

اتفق جميع اهل الاسلام على ان المحدثات من الاجسام وما عدا
الافعال من العرضيات انما هو من خلقه تعالى حسب مشيئته وتفديره
ليس فيها تأثير ذاتي لقدرة غيره وكاد يعترف بذلك عبدة الاحجار
فال عز من فائل (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله) واما افعال العباد فما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير
توفيق على شيء كخزق الماء عند وفوف العبد عليه او فائمة بالعبد
من غير شعوره بها كالنمو وهظم الغذاء او كانت بشعوره لكن من غير ارادة
كالمرض والصحة وحركة يد المر تعش او كانت بالارادة لكن من غير
فكرة كتنظيف الانسان اجفان عينيه عند ثرب حديدة محمات منها
فهذه الافسام ملحقه بما تقدم من انه لا تأثير فيها الا للخالف الحق



محمد من بتوفيقه یننعم فی ریاض التحفیف * وبتسدیدہ
 یجتنبی ثمار التحریر والتذفیف * وبهدایتہ تنجلی ظلمات الخطأ
 عن نور الصواب * وبعنایتہ تستسهل الامور الصعاب * جدا
 یجمع للعبد فی الدارين نعماً * ويطرح عنه بمر نفماً * بسبحانه
 من کریم اذا احب عبدا رفع عنہ الحجاب * وافاض علیه من بحر
 کرمه ما یشاء بغير حساب ونصلى علی من ارسل بالدين الفویم *
 وعلى ءاله واصحابه وكل من له قلب سليم * وبعد فانه لما ایترفت
 کلامه جرفا ثلاثة اهل سنة وفدريسة وجبرية وكل جوفة تشنع علی
 مفايلتها * وتروم ردها الى طويقةها واخلفت اراء اهل السنة فی
 معنی الکسب وتنازعو بيدا بينهم بالايجاب والسلب ظهري ان
 اجمع جميع هذه الاموال * ليزول بحوله تعالی التلبیس ولاشکال فی

في الازل وبصلها وفدرها وخلق فدره العبد عليها ومياه اليها واختياره
اياها بحيث يستحيل تركها لانه يجب وقوع ما اراد الله ويتعذر
تخلف مراده عن ارادته فانكروا عند ذلك حكمة الله في خلفه
وامره فاذا حدث الذنب من احدهم وعوقب يقول لا ذنب له فيما
فعله وانما الباعل سواء والمحرك غيره ويرد بالمنع بان ذلك لا يستلزم
عدم الكسب بالمعنى الذى سنذكره وبالنفص بانه يلزم منه بطلان
الامر والنهي والثواب والعقاب والمدح والذم وبالمعارضة بما يدل على
تحقق الكسب من ضرورة الفرق بين حركة الباطش والمرتعش
ومن السمعيات كقوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وكقوله
تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) وامثالها وباللزام بان يعاقبوا
ويعذبوا حتى يتوبوا عن هذه العقيدة الباسدة فان ضججوا وصاحوا
فيل لهم ان تعذبينا اياكم من الله ونحن مجبورون على زعمكم بان
لم تعذبونا بالفدر فكيف تحتجون بد فيما تركتمون والاحتجاج بالفدر
في الذنوب بدبهي البطلان بان الظالم لو احتج بالفدر لاحتج
ظالمه بد ايضا اي معاقبه اكثر مما يستحق ولو كان الفدر لم يحسن
لوم احد احدا وحاصله ان القول باطل لا يعقل ولا يعتد

تعلی بفي منها قسم آخر وهو المقصود بالبيان وهو ما يحصل بعد البكرة
والروية بان تنبعث الارادة اليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله
وهذا القسم يشارك القسم الاخير من الاقسام السابقة في انبعث
الارادة ويعارفه في سرعة انجلاء الخير وبطنه وتسمى هذه الارادة
الحاصلة بعد الروية اختيارا بهذا القسم اختلف في ارباب الآراء
على عدة انحاء فمنهم من قال بالقدر ومنهم من قال بالخير ومنهم من
قال بالكسب ونبين ان شاء الله كل مذهب من هذه المذاهب وكمال
ظهور كل يتوقف على بيان قول الآخر لما بينها من التقابل والاشياء
تتبين باضدادها فلذلك وجب ان نذكرها اولا ليتبين ما هو الحق
بافول

الفصل الاول في اهل الكبر

اعلم انه قد ذهب الكهمية وهم اصحاب جهنم بن صبوان الترميذي
الى ان المؤمن في فعل العبد هو فطرة الله تعالى فقط لا اثر لفطرة العبد
لا ايجادا ولا كسبا وليس له فيه اختيار رأسا وقالوا ان افعال العباد
انما هي افعال الله صدرت من محض المشيئة وصرح الارادة وانها
ليست بمقصود بها مصالح العباد والعباد فيها بمنزلة اوراق الشجر
في حركاتها عند مهب الريح وذلك لان الله تعالى علم افعال العباد

محلها مثلا حركة زيد وفعمت بقدرة الله في غير من فامت به القدرة
وذلك الغير هو زيد مثلا وفعمت بكسب زيد في المحل الذي
فامت به قدرة زيد كذا في التلويح ويقال ان في خلق الفبايح
حسنا بالنسبة الى الخالق وله في خلق الشياطين حكم لا يعلمها إلا
هو وما ذكره بعض المعتزلة من ان صحة استناد بعض الأفعال الى
العبد واستحالة استناده اليه تعالى كالزنى والسرفرة اماراة على ان الجعل
مخلوق للعبد منفوض بصفات الكمادات كيباض الحجر فانه يسند
اليه وليس مخلوق له والتعريف فيه ان الأفعال الصادرة من العبد
والثابتة به يسند كل منهما الى العبد بكسبه اياها وقيامها به فيقال
اعطى زيد ومنع واكل وشرب وفام ونام وكذا يصح اسناد خلفها كلها
اليه تعالى بان يقال خلق الله هذه الأفعال لكن ينبغي الا يعبر بالنسبة
اليه الا الخبير فلا يقال خالق الزنى ولا يذكر الشر إلا مع الخير فيقال
خالق الزنى والعفة وهو الضار النافع وكذا يصح ان ينسب اليه
تعالى من الأفعال ما فيه معنى التأثير كقوله تعالى (لم تفتلوهم ولكن
الله فتلهم) وكقوله صلى الله عليه وسلم للاشعريين (ما جلتكم ولكن الله
جماكم) ولا ينبغي مراعاة الادب فيه وانظر الى ادب الخليل عليه
الصلاة والسلام وحيث قال (واذا مرضت فهو يشعيني) ولم يقل
امرضني واما ما فيه معنى التأثير فلا ينسب اليه تعالى فلا يقال فام
وفعدت ويؤول الوارد من هذا الباب

البصل الثاني في قول اهل القدر

اعلم انه ذهب المعتزلة وهم اصحاب واصل بن عطاء الى نفي القدر عن الله تعالى واثباته لانفسهم وزعموا ان افعال العباد ليست مخلوقة لله الخالق وانما هي خلقتهم وابداعهم باختيارهم ومشيتهم وان المؤثر فيها قدرتهم فقط وانهم ياتون بالفبائح بارادتهم بدون مشيئة الله وارادته بل على خلافى مراد الله فالوا وكيف يقال انه امرهم بالاثمان وفد منعهم منه ونهاهم عن الكبر وفد جلمهم عليه ويصرفهم عن الاثمان ثم يقول انى تصرفون وينشئ فيهم الكبر ثم يقول لم تكبرون واستدلوا عليه بانه لو لم يكن للعبد استقلال في افعاله لبطل المدح والذم والشواب والعقاب وبأن من الافعال فبائح كالظلم والزنى ونحوها فلو كانت مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة الفبيح الله تعالى عنه واللوازم باطلت بالملزوم كذلك ورد بان ما ذكر من المدح وغيره لا يتوقف على الخلق بل يكفى فيها الكسب وفولهم لو كانت الفبائح مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة الفبيح اليه سبحانه فلنا نعم يلزم نسبتها اليه لكن بانها مخلوقة له وهذه النسبة لا توجب نقصان المنسوب اليه وانما يوجب نقصان نسبته اليه بانها مكسوبة له اذا الكسب وفوع البعل في محل القدرة الكادئة والخلق وفوعه بالقدرة القديمة لا في

جعل العبد لو كان بتأثيره لكان عالما بتعاصيله وبطلان اللازم يظهر في مثل العالم والماشى ولو لم يكن لقدرته مدخل اصلا لبطل المدح والذم ثم انهم اختلفوا في ان مدخليتها شرط للتأثير او شطر من المؤثر في اصل الفعل او مؤثر في وضعه بكونه كسبا او بكونه طاعة ومعصية او مؤثرا في نفسه باذن الله تأثير اعاديا واما كونه مؤثرا تأثيرا حقيقيا كما قال المعتزلة فقد تقدم وجه بطلانه في هذه افعال اربعة نذكرها فولا فولا القول الاول ذهب الشيخ الاشعري الى انه لا تأثير لقدرة العبد الا في كون الفعل كسبا اذ الفعل الذي لا يكون مفارنا لقدرة كحركة الارتعاش لا يوصف بكونه كسبا ولا تأثير لها بالنسبة لذات الفعل نعم لها دخل فيد على سبيل الشرطية وذهب الفاضلي ابو بكر البافلاني الى ان قدرة العبد مؤثرة في كون فعله كسبا وطاعة او معصية فمثال في مثل لطم اليتيم تاديبا او ابداء ان ذات اللطم واقعة بقدرة تعالى فقط وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثاني ويرد عليهما ان هذه الصغائر امور اعتبارية اذ الصفة الاولى تلزم جعل العبد باعتبار مفارنته بالقدرة المحاذية اصطلاحا والآخر ان باعتبار موافقته لما امر الله تعالى به او مخالفته له فلا وجه لجعلها اثر القدرة وايضا يرد عليهما ما يرد على الكبرية فانهما لا يجعلان لقدرة العبد تأثيرا في اصل الفعل مثلهم القول الثاني ذهب طائفة من اهل السنة الى ان قدرة العبد شرط

العصل الثالث

في تحفيق ما هو الحق وهو مذهب اهل السنة

ذهب اهل السنة الى العدل حيث اعرضوا عن الاجراط والتعريبط
جعلوا بين المذهبين مذهباً ثالثاً خرج من بين برث ودم لبنا خالصا
وهو انه تعالى خالف للحوادث باسرها والافعال الاختيارية من جهتها
وان لقدرة العبد مدخلا فيهما ولاجل هذا الدخل يقال انها مكسوبة
للعبد وتنسب اليه والحكمان ثابتان بالسمعيات والعفليات كما هي
مبسوطة في كتب القوم ومنها قوله تعالى (انا كل شيء خلفناه بمقدر)
وفوله جل ذكره (والله خلقكم وما تعملون) اما على ان ما مصدرية
بظاهر واما على انها موصولة فلانها كما تشتمل على الاحجار المنحوتة
كذلك تشتمل على الافعال التي يكتسبها العبد من الحركات
والاوضاع والهيئات وهي المتنازع فيها الا اننا اذا فلنا افعال العباد
مخلوقة لله تعالى لم نرد بالجعل المعنى المصدرى الذي هو الايجاد
والايقاع لانه امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به
العقل بل يزيد الحاصل بالمصدر وهو متعلق الايجاد والايقاع اي ما
يشاء هو من الحركات والسكنات اذا لقول بان السرير مصنوع للنجار
بواسطة محففة عثيب الحركات المخصوصة التي اكتسبها ومنها ان

الضلال انتهى كلام الكوراني ومما يوجب اكيرة ان العلامة ابن القيم مع ذكره القول السابق الذى نسبه الى الاشعري فد انكر عليه انكارا بليغا ورد عليه ردا شنيعا الى ان قال فلت الذى فاله الامام بى النظامية ان القدرة الحادثة لها تأثير اقرب الى الحى مما فاله الاشعري والبافلاني ان لا تأثير لها بلا ادري ان انكاره على الشيخ مع نفيه لكلامه السابق هل هو بسبب انه لم يحمل الباء فى قوله يكون الفعل بقدرة حادثة على السببية وانما حمله على المصاحبة لما بدا له من فرائن السياق فلا يكون هذا مهيدا لتاثير القدرة الحادثة ايضا كما هو المشهور ويشهد لهذا الوجه ما ذكره المحقق الفونجى فى شرح التجريد ان الكسب عند الاشعري يفارنه الفعل بقدرته الحادثة من غير ان يكون لها تاثير فيه ومما يؤيده ايضا ما ذكر فى شعاع العليل بقوله فال الاشعري والبافلاني الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسبا دون كونه موجودا او محدثا فكونه كسبا وصفا للموجود بمثابة كونه معلوما انتهى بهذا نص على انه لا اثر عنده للقدرة الحادثة فى مقدورها كما انه لا اثر للعلم فى معلومه انما اثرها فى وصف المقدور بكونه كسبا اذ لو لم تكن القدرة الحادثة كما فى حركة المترعش لم يوصف الفعل بكونه كسبا اذ الكسب يفارنه الفعل فى القدرة بهذا الكلام من الاشعري يحمل الباء فى قوله المذكور فى عامة كتبه الكسب وفوع

لتأثير المؤثر في فعله وإيجاده آياه وممن قال به الشيخ الأشعري
والشيخ أبو منصور المانريدي على اختلاف بينهما في أنه هل من
العبد شيء . يكون له مدخل في فعله أم لا جمال إلى الثاني الأشعري
والى الأول المانريدي وإهنا كلام طويل الدليل ليس هذا محلا له وما
ذكرنا من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها رأسا لا بالاستقلال ولا برونه
هو الذى نسبته القوم إلى الأشعري وذكر العلامة ابن القيم في كتابه
المسمى شعب العليل في مسائل الفضا والحكمة والتعليل انه قال
الأشعري في عامة كتبه معنى الكسب ان يكون الجعل
بقدرة حادثة بمن وقع منه الجعل بقدرة قديمة فهو باعل خالق ومن
وقع منه بقدرة حادثة فهو مكتسب اه قال الشيخ ابراهيم
الكوراني بعد ما نقل الكلام السابق عن ابن القيم ما نصه انه لا يخفى
على المتأمل المنصب ان هذا النص من الشيخ الأشعري يدل على
ان الجعل واقع بقدرة محدثة وانما المسمى كسبا عنده ومن المعلوم ان
الواقع بالقدرة اثرها والا لم يكن واقعا بها والاثر يرجع التأثير غاية الامر
انه لم يطلق على العبد انه خالق بل مكتسب وهو رعاية الادب في
امر لعظمي موهم خلاف المفصود وهو كما قال امام الحرمين ان الفسدة
الحادثة مؤثرة باذن الله لا استقلال واستقلال اطلاق القول بان العبد
خالق اعماله بان فيه الخروج عما درج عليه السلب وافتحام ورتات

الى الله تعالى (فل لا املك لنفسى نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله)
وانحراجا عن القرآن وما اجمع عليه المسلمون وزعموا انهم ينفردون
بالقدرة على اعمالهم دون ربهم واثبتوا لانفسهم غنى عن الله عز وجل
انتهى بليس بمفطوح الدلالة عن المراد لانه نفل فول اهل الاعتزال
يحذره وابطله بما ذكره الفول الثالث للاستاذ ذهب الى ان فدرة
العبد شطر من الموثر بفعله وافع بمجموع الفدرتين على ان يتعلق
المجموع بالفعال بنفسه ويؤثر في ذاته فال العلامة عبد الككيم في
حاشية الكيالى وانما هو بمعنى ان فدرة العبد غير مستقلة بالتاثير فاذا
انضمت اليها فدرة الله صارت مستقلة بتوسط هذه الاعانة وهذا قريب
من الحق وان اشتهر في الكتب الكلامية انه جعل كلا منهما موثرا
تاما وتجويز اجتماع مؤثرين على اثر واحد باطل بخلاف ما ذكرنا
فانه دخول مفدور تحت فدرتي احدهما فدرة الاختراع والاخرى
فدرة الاكتساب فانه جائز وانما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين
على اثر واحد وما نص عليه الامام ابو حنيفة في العقد الاكبر بقوله
وجميع افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحيفسة. والله
خالقهما انتهى فجد بصره بعض العلماء بما يوافق مذهب الاستاذ
والذى يظهر انه مطابق لما قاله امام الكرمين الفول الرابع ذهب كثير
من المحققين من اهل السنة الى ان العبد ليس بمطلق ولا موثق

البعل بقدرة حادثة على المصاحبة لاعلى السببيه ولولم يحمل الاعلى
السببية يكون هذا بياناً لرجوعه عنه ابي عن قوله المذكور في عامة كتبه
ولا يمكن ان يجعل منه القول قولاً اولاً مرجوعاً عنه لما نقله الشيخ
الكوراني عن ابن الفيم انه ذكر في كتابه شبهة العليل ان الذي
استنفر عليه راي الاشعري ان القدرة الحادثة لا تثير لها انتهى والظاهر
ان ابن الفيم لم ينكر على الاشعري الا لما راي ان كلامه هذا محتمل
وان كلامه المقطوع الدلالة دال على عدم تثير القدرة الحادثة في
اصل البعل لا بالاستقلال كما قال اهل الاعتزال ولا بدونه كما قال
الامام ولو لم يكن كلامه مقطوعاً به لما ساع له هذا التشنيع واما ما ذكر
الاشعري في كتابه الموسوم بالابانة الذي هو اخر تصانيفه كما اجد
بعض المحققين بما نصه

اما بعد فان كثيراً من المعتزلة واهل الفدر مالت بهم احوالهم
الى تعلية رؤسائهم ومن مضى من اسلافهم تناولوا القرآن على آرائهم
تاويلاً لم ينزل الله به سلطاناً ولا اوضح به برهاناً الى ان قال وزعموا
ان الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء خلافاً لما اجمع عليه
المسلمون من ان الله (ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن) ورد القول
(وما تشاءون الا ان يشاء الله) فاخبر انا لا نشاء شيئاً الا وقد شاء
ان نشاءه الى ان قال ويزعمون انهم يملكون الضر والنفع رد القول

تماما بالنسبة الى ما هي اسباب له كذلك خافى في العبد فطرة
واستطاعته فيكسب العبد بها افعالها التي فضاها الله وفدها وارادها
فصار لفطرة العبد تأثير لتاثير الاسباب العادية مثل سبب الاكل
محصول الشمع وانما المؤثر خفيفة هو فطرة الله اذا لفطرة الحادثه التي
وجدت بها الالفعال انما هي من خلفه تعالى والكسب على هذا
القول يحصل للعبد بفدرة المؤثره باذن الله ما تعلقت به مشيئته
التابعة في التعلق به لمشيئة الله وهذا هو مختار الفاضل البيضاوي
كما صرح به في غير موضع من تفسيره قال في قوله تعالى (انزل
من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم) خروج الثمار بفطرة
الله ومشيئته لكن جعل الماء الممزوج بالتراب سببا في اخراجها ومادة
لها كالنظفة للحيوان بان اجري عاده باجاسة صورها وكيفيةها على
المادة الممتزجة منهما واودع في الماء قوة باعليه وفي الارض قوة قابلية
يتولد من اجتماعهما انواع الثمار وهو قادر على ان يوجد الاشياء كلها
بلا اسباب ومواد كما ابداع نفوس المواد والاسباب ولكن في انشائها
مدرجة من حال الى حال منافع وحكم يحدد فيها لاولى الالبصار عبرا
وسكونا الى عظيم فدرته ليس ذلك في ايجادها دفعت انتهى قال
السيد محمد البرزنجي في شرحه عليه اشار بالاول الى ما هو المشهور
عند الاشاعرة والثاني ما هو الشافعي عنده من ان للاشياء اسبابا

وان الله تعالى خلق للعبد قوة بها صح تكليبه وانها تؤثر فيما تعلقت به مشيئته من اجاله الاختيارية بعون الله اذا شاء لامستفلا وان الله تعالى خلق اجفال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وان العباد كاسبون لها باذن الله لا بالاستقلال وان فطرة العبد مؤثرة في نفس الجعل تأثيرا عاديا باذن الله تعالى (وايضاح ذلك ان الله الفادر على كل شيء كما افترضت حكمته ايجاد بعض ما بواسطة اسباب اوجدها اولاً وجعلها اسباباً له مع الكمال الذاتي والاستغناء المطلق وان الله لغني عن العالمين او انما هو حكيم لا حاجة ومن هذا الباب امرة المؤمنين بهو تعالى بحكمته ينبت النبات بالماء وينزل الماء بالسحاب ويثير السحاب بالرياح وينشئ النار والضياء بالقمريين ويوجد الولد بالاويين ينسب الشيء الذي وجد بسبب الى الله تعالى تارة اذ هو الخالق للسبب والى السبب اخرى لوفوه به باذن الله بلا واسطة فال تعالى (وما خلق الذكر والانثى) وقال صلى الله عليه وسلم (اذا لاماء الرجل ماء المرأة ذكرا واذا لاماء المرأة ماء الرجل انثى) وقال تعالى (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) وقال (واصلهم السامري) وقال وانك تشهدى الى صراط مستقيم) وقال صلى الله عليه وسلم لعلي (لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يكون لك حجر النعم) فكما انه تعالى جعل للفوى والطباع الموجودة في المخلوقات تأثيرا

الاشعري في الكسب اضطرابا عظيما واختلجت عبارتهم فيه اختلافا كبيرا الى ان قال قلت الذي قاله الامام في النظامية افرس الى الحق مما قاله الاشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما كذا ذكره المحقق العلامة الكوراني في رسالته المعجزة في المسألة واتبعه بذكر بعض ما ذكره الامام في النظامية ونحن نذكر جميع كلامه المتعلق بهذه المسألة بلغظه اذ هو كلام مفيد ليس فيه حشو عزيز لم يسبق الى مثله قال رحمه الله تعالى فد تفرر عند كل حاضر بعقله مرتف عن مراتب التفليد في قواعد التوحيد ان الرب سبحانه وتعالى مطالب عبادة باعمالهم ودايعهم اليها في حالهم ومثيهم ومعافهم عليها وثبت بالنصوص الفاطمة انه افدرهم على الوفاء بما طالبهم به ومكنهم من التوصل الى امتثال الامر والانكباب عن موافع الزجر ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحاث والزواجر عن الجواحش ما نيط ببعضها من العقوبات وما يجب عفاة من تصديق المرسلين في الانبياء عما يتوجه على المردة من الحساب والعقاب وسوء المنقلب والمآب وقول الله تعالى لهم تعديتهم وعصيتهم بايتهم وقد ارخيت لكم الطول وجسحت لكم المهل وارسلت اليكم المرسل واوضحت الحجة ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واحاط بذلك كله ثم استتراب في ان اجعل العباد واقعة على حسب ايتارهم واختيارهم وافندارهم فهو

تؤثر فيها باذن الله تعالى واختياره ايضا العلامة الكوراني فقال انما
يفعله العباد هو ما يفعله الله بهم وان اعمالهم مخلوقة لله لا يفتح في
كليتة لا خالق الا الله لان القدرة واحدة بالذات كما يفتضيه توحيد
الصغيات متعددة بالنسب والاعتبارات بحسب الظواهر والتعينات
ولا تعارض بين الاية المجيدة صدور الافعال من العباد وبين الايات
الناطقة بانها من خلق الله انتهى وقد سبفه الى هذا التحفيق الشيخ
صهبي الدين بن احمد بن محمد بن يونس الفشاشي المدني و اشار اليه
المحقق التبريزي ايضا بقوله اعلم ان ملخص كلام بعض المحققين ان
العقل يصدر عن باعله بسبب حصول قدرته وارادته لكن القدرة لا بد
ان تنتهي الى اسباب تكون بقدرة دفعا للتسلسل ولا شك انه عند
الاسباب يجب العقل وعند فدفد انها يمتنع والذي ينظر الى الاسباب
الاول ويعلم انها ليست بقدرة العبد ولا ارادته يحكم بالكيروهو غير
صحيح مطلقا لان العقل لم يحصل باسباب كلها مدفورة للعبد ومرادة
له باحق ان لا جبر ولا تفويض ولكن امرين امريين انتهى بلغة
واختار هذا المسلك ايضا العلامة المنتقن الحافظ ابن تيمية ورجحه
وصوبه في كتابه منهاج اهل السنة ونص على انه قول جمهور اهل السنة
وسلك منهاجه الفويم تلميذة العلامة ابن القيم فانه صرح على
اختياره في كتابه شعباء العليل حيث قال فد اضطربت اراء ائمة

بان البعل الواحد يستحيل حدوثه بفادرين اذا الواحد لا ينقسم
بان وقع بقدرة الله استغل بها وسفط اثر القدرة الكادثة وهذه مهواة
لا يسلم من غوائلها الامرشد مؤوفى اذا لمريم ان يدعى الاستناد
ويين ان يخرج نفسه عن ان يكون مطالبا بالشرائع وفيه ابطال
دعوى المرسلين عليهم الصلاة والسلام ويين ان يثبت نفسه شريكا
لله في ايجاد البعل الواحد وهذه الافسام بجملتها باطله ولا ينجى
من هذا المنتظم ذكر اسم محض ولثب مجرد من غير تحصيل معنى
وذلك ان فائلا لو قال العبد مكتسبا واثر قدرته لاكتساب والرب
تعالى مخترع خالف لما العبد مكتسب له فيل له بما الكسب وما
معناه واديرت الافوال السابقة على هذا الفائل فلا يجد هربا فنفول
قدرة العبد مخلوقة لله تعالى بانفاق الفائلين بالصانع والبعل المتذور
بالقدرة الكادثة وافع بها فطعا ولكنهم يصابى الى الله خلفا وتفديرا
بانه وقع بفعل الله وهي القدرة الكادثة وليست القدرة جعللا للعبد
وانما هي صفة وهي ملك لله وخلق له فاذا كان موضع البعل
خلفا لله بالواقع مضابى الى الله خلفا وتفديرا وقد ملك الله العبد
اختيارا يصوب به القدرة الكادثة فاذا اوقع بالقدرة شيئا مال الواقع
الى خلق الله من حيث انه وقع بفعل الله ولو اهدت البقرة الضالة
الى هذا لم يكن بيننا وبينهم خلاف ولكنهم ادعوا استبدادا بالاختراع

مصائب في عقله او مستنفر على تقليد مصمم على جهله في المصير الى انه لا تأثير لقدرة العبد في جعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون فان زعم من لم يوفق لمنهاج الرشاد انه لا اثر لقدرة العبد في مقدورة اصلا واذا طولب بمتعلق طلب الله الجعل تحريبا وقرضا ذهب في الجواب طولبا وعرضنا وقال لله ان يفعل ما يشاء ولا يتعرض لاعتراض علتة المعترضون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فيقول له ليس لما جئت به حاصل كلمة حفي اريد بها باطل نعم يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولكن يتفدى عن الكلب ونقص الصدق وقد فهمنا بطرفات المغفول من الشرع المنقول انه عزت قدرته طالب عباده بما اخبر انهم ممكنون من الوجود به فلم يكلفهم الاعلى مبلغ الطافة والوسع في موارد الشرع ومن زعم انه لا اثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا اثر للعلم في معلومه بوجه مطالبة العبد كوجه مطالبته بان يثبت في نفسه الوانا وادراكات وهذا خروج عن حد الاعتدال الى التزام الباطل والمحال وفيه ابطال الشرائع ورد ما جاء به النبيين عليهم الصلاة والسلام باذن لزم المصير الى القول بان القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها واستحالة بطلان القول بان العبد خالق ^لاعماله فان فيه الخروج عما درج عليه سلف الامة وافتحام ورميات الضلال ولا سبيل الى المصير الى وقوع جعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة

الرأي القاسد مزاحما لربه في التدبير موقعا ما ارادا يفاعه شاء
الرب تعالى اوكرة تعالى الله عن ذلك انتهى ما في النظامية وقد
نقله العلامة السيد محمد البرزنجي في شرحه على تفسير البصاوي
المسمى بانهار السلسيل وذكر في تصويب رأي الامام كلاما متينا
الى ان قال قال المحقق الكوراني اطال الله بقاءه كلام امام الحرمين
تصريح بان القدرة الحادثة تؤثر في مفدورها وان فعل العبد بتقدير
الله مراد له عنده وان المعتزلة فاثلون بانفراد العبد وان شاء الله ما لا
يكون من المامور ويكون ما لا يشاء من المنهى وهذا جرفي واضح
مظهر لكون كلام امام الحرمين جاريا على السنة بخلاف قول المعتزلة
بان قولهم مصادم لقوله تعالى (لا قوة الا بالله) ونص (وما تشاءون الا
ان يشاء الله) وقول الامام موافق لذلك وان قدرة العبد عند
المعتزلة تؤثر وفق ارادته وان لم يشاء الله وعند الامام تؤثر وفق
ارادته اذا شاء الله ذلك والا فلا تأثير لها اصلا وهذا موافق للكتاب
والسنة واجماع السلف ومن انكر على الامام لم يميز بين قوله وقول
المعتزلة ولقد اجاد من قال

تنكب عن طريق الجبر واحذر * وفوقك في مهاوى الاعتزال
وسر وسطا طريقا مستقيما * كما سار الامام ابو المعالي

وانفرادا بالخلق والابتداع فضلا واصلوا وتبين تمييزنا عنهم بتفريع
المذهبيين باننا لما اضفينا فعل العبد الى تقدير الاله فالت احداث الله
القدرة في العبد على اقدار احاط بها علمه وهيا اسباب الفعل وسلب
العبد العلم بالتفاصيل اراد من العبد ان يفعل ما حرك فيه دواعي
مستحسنة وخيرة واردة وعلم ان الاجمال ستفعل على قدر معلوم فوفعت
بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم واراد باختيارهم وايضا فهم
بالقدرة والافتداع خلق الله ابتداء بمقدورها مضاجا اليه تعالى مشيئة
وطما وفضاء وخلفا وجعلا من حيث انه نتيجة ما اتفرد بخلفه وهو
القدرة ولو لم يرد وقوع مقدورها لما اقدرة عليه ولما هيا اسباب ووقوعه
بالعبد فاعل مختار مطالب بامور ومنهى وجعله تقدير لله مراد خلق
مفضي ونحن نضرب في ذلك مثلا شرعيا ليستريح اليه الناظر
فنقول العبد لا يملك ان يتصرف في مال سيده ولو استبد
بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه فاذا اذن له في بيع ماله بياعه نفذ
والبيع في التحقيق معزو لسيدة من حيث انه سبب اذنه ولو لا اذنه
لم ينفذ التصرف ولكن العبد يامر بالتصرف وينهى ويوبخ على
المخالفة ويعاقب فهذا والله الحق الذي لا غطاء دونه ولا مرء فيه لمن
وعاه حق وعيه واما المعرفة الضالة فانهم اعتقدوا انفراد العبد بالخالق
وانه اذا عصى ففقد انفراد بعلمه والسرب كاره له فكان العبد على هذا

التي جعلها الله فيهم وبتمكين الله تعالى اياهم منها ولو لم يكن ذلك
التمكين لما قدروا على شيء . قال تعالى في اعظم ملوك الدنيا انا
مكننا له في الارض) والقول بان معناه انها عند افترانها بالقدرة يسمى
كسبا لا يقبله قلب من له ادنى فهم والله خالقها اي بقدرة العباد
لان قدرتهم التي هي صفتهم ليست بعلا لهم وانما هي ملك لله
وخالق له فاذا كان ما وقع به البعل خلفا لله كان الواقع به مضابا
اليه تعالى خلفا كما تقدم في قول امام الكرمين وليس مراده بكونه
تعالى خالفا لها انه اجرى عليهم هذه الامور بقدرته الازلية ويسدل
عليه قوله رضي الله عنه خالق الكلف سليما من الكبر والايمان ثم
خاطبهم وامرهم ونهاهم اي بعد ما خلق فيهم القدرة التي تمكنوا بها
من كل منهما فكبر بعد ذلك من كبر بعبله وانكاره وجحوده بخذ لان
الله اياه وامر من آمن بعبله وافراره وتصديقه بتوفيق الله اياه ونصرته
فايمان المؤمن بعبله الذي تمكن منه بقدرة اعطاه الله اياها وكذلك
كبر الكافر على حسب ارادة الله بقدرته الكادئة الا ان الاول انما
جاز بما جاز بعون الله تعالى والثاني وقع فيما وقع بخذ لان الله وعدم
نصرتهم وقد اجاد المحقق ابن الهمام ما يشهد له كما اسلفناه ونص
عليه الحافظ السيوطي في مواضع من تفسيره المشتهر بالجلالين فقال
في قوله تعالى (وما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ربنا) اي

انتهى كلام الكوراني وفيل

اذا ما كنت ذا فهم وبحث * مع العلماء وحللتك الكلام
بسر في الكسب سيرا في المعالي * الى نحو نحى هذا الامام
بفلسة سالكيه لا تبالي * فليس عليك في هذا ملام
وايده وحفنه والا * نتكسب لا يظرك الزحام
بهالك النصح من شيخ كبير * خبير بالمسالك يا غلام

وقال الامام ابو محمد البطليوسي في كتابه الموسوم بالانصاف الامة
مجتمعة على فولهم لاحول ولا قوة الا بالله وفي هذا اثبات حول
وفوة للعبد لا يتمان الا بمعونة الله اياه ثم اذا اعتبرت حال العبد من جملة
الاضافة الى الاستطاعة المحلوفة والامر والمنهي الوافعين عليه وجدته في
صورة المعوض اليه ثم قال لا جاعل في الكيفية الا الله وان كل جاعل غيره
انما يفعل بمعونة من عنده ولو وكل الى نفسه لم يكن منه جعل البنت
انتهى بهذه اقوال المحققين من اصحاب المذاهب الاربعة وهو
الوسط العدل ومن الله العون وله الفضل اه كلام السيد في الانهار
وهذا هو منظوم كلام الامام الاعظم ابي حنيفة في الغفة الاكبر
قال رضي الله عنه وجميع افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم
على الكيفية اي حصولها واقوعها بفدرتهم التي خلقها لهم وبارادتهم

من غير استقلال هو احد افوال الكرمين ولا جدد ذكر في اكثر الكتب الكلامية كالموافي والمفاسد ان مذهبه من مذهب الحكماء ان المؤثر فدرة العبد فقط من غير استقلال بالايجاب والاضطرار على خلاف ما ذهب اليه المعتزلة من ان المؤثر فدرة العبد بالاستقلال والاختيار وقال في شرح المفاسد هذا القول من الامام وان اشتهر في الكتب الكلامية الا انه خلاف ما صرح به في الارشاد وغيرها حيث قال ان الخالق هو الله لا خالق سواه وان الكوادر كلها حادثه بفدرته تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بفدره العباد وما لا يتعلق بظاهر هذه الافوال الثلاثة انها متنافية لان حاصل القول المشهور ان الفدره كادته مؤثرة بالايجاب من غير استقلال وحاصل ما في النظامية انها تؤثر بالاختيار من غير استقلال وحاصل ما في الارشاد ان الخالق هو الله وان الكوادر تحدث بفدرته تعالى وقد نص في شرح المفاسد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد ان الخالق هو الله وان الكوادر تحدث بفدرته تعالى وقد نص في شرح المفاسد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد وبين ما هو المشهور وأشار الشيخ الى تحقق المناجات بين ما في الارشاد وبين ما في النظامية الى قوله ان ما في النظامية قوله لاخير حيث قال واكفي ما ذكره الامام في النظامية التي اليها بعد الارشاد

ذلك ويخذ لنا وقال في قوله (ساصوب عن آياتي اللذين يتكبرون في الارض بغير الحق) بان اخذ لهم فلا يتفكرون فيها وقال البيضاوي في قوله تعالى (ويرى هدى) بان وفهم للايمان (ويرىنا حق عليهم الضلالة) اي وخذل جريفا وكشبه المحققين من علماء اهل السنة مشحونة بهذا وما يتعجب منه ان الشيخ عليا الفاري في حاشيته المسماة بالجماليين على الجلالين انكر على الفاضي البيضاوي في تفسيره الضلالة باخذلان فقال هو اعتزال تبع فيه الزمخشري المدرس الذي تدسيه فد خفي على مثل البيضاوي اه مع ان الامام نص عليه بقوله واضلاله خذ لانه والشيخ على الفاري فد اطلع على كلام الامام وشرحه وكانه نسي او اطلع على كلام الامام بعد تاليف الجمالين والله اعلم ثم قال الامام والله يهدي من يشاء فضلا منه ويضل من يشاء عدلا منه واضلاله خذ لانه وتفسير الخذ لان ان لا يوفق العبد لما يرضاه عنه وهو عدل منه وهي اي افعال العباد كلها بمشئته وعلمه وفضائه وقدره والطاعات كلها بأمر الله ومحبهه ورضاه وعلمه وفضائه وقدره واما المعاصي فهي كلها وافعه بعلمه وفضائه وقدره ومشئته لا بمحبته ولا برضاه انتهى كلام الامام الاعظم ابي حنيفة وهو عند من رزق البهيم السليم اجنال ما فصله امام الكرمين ثم اعلم ان هذا القول وهو ان قدرة العبد مؤثر

في ايجادها وان كان بينهما برف من جهة ان الاولى احدثها الله تعالى بتوسط فطرة اوجدتها في العبد وان الثانية احدثها من غير توسطها ان فيل قد اوضح بما ذكر ان الفعل وقع بالفطرة الكادثة التي للعبد والعبد وجد تلك الفطرة الى مندورها حسب اختياره واراذه وهذا هو كسب العبد وهو الموجب للثواب او العقاب لكن قد تبين ايضا ان تلك الفطرة انما خلفها الله تعالى في العبد ولا يمكن ان يوقع العبد بها الا شيئا اراده الله وقدره وعلمه وفضاه والامر الذي لم يرده الله عز وجل يتعذر وقوعه بها فتكليفه بما ليس مرادا لله الا ان يكون تكليفها بما ليس في وسعه وتعذيبه على عدم ايقاعه اياه الا ان يكون ظلما يجاب عن هذه بوجوه الوجه الاول اننا قد اثبتنا فيما تقدم ان تقدم العلم والفضاء والارادة لا يوجب الاضطرار مع وجود هذه الاشياء كان له نوع من الاختيار والاختيار انما يتصور بعد تمكنه من الطرفين وكونهما في وسعه فلم يكن تكليفه بما ليس في وسعه وان الظالم هو التصرف في ملك الغير فلا يتصور بالنسبة اليه تعالى وهذا الجواب عن لزوم الظلم هو المنقول عن الاشعري وامام الحرمين كما اسلفناه سابقا الوجه الثاني ان الله تعالى لم يبرز للعبد ما فضاه وقدره وابرز له الامر ممكنا من جعله وتركه واعطاه قوة يرى بها نفسه متمكنا من كل منهما وامره ان ياتى باحدهما ويتكف عن الآخر فاذا خالفه العبد

ويمكن التوفيق بينهما بجعل القدرة المذكورة في مقابلته المشهورة عبارة عن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير فان مقدورها لا يتخلب عنها ولا يمكن تعلفها بالضدين وجعل القدرة المذكورة في النظامية عبارة عن القوة العفلية التي يمكن تعلفها بالضدين ويتخلب مقدورها عنها والا لزم اجتماع الضدين وبهذا يجمع بين ما وقع في فواعد العنائد ان مذهب الحكماء ان الله تعالى يوجب للعبد القدرة والارادة وهما يوجبان وجود المقدور ويبين ما في الشرح الجديد للتجريد ان مذهب الحكماء انها وافعت بقدرة العباد بلا ايجاب بل باختيار فعلى هذا لا مناجاة بين المشهور وبين ما في النظامية وكذا لا مناجاة بينه وبين ما في الارشاد فان كون العبد بقدرة حادثة من غير استقلال لا ينافي ان الخالق هو الله وكذا لا ينافي ان الكوادر كلها حادثة بقدرة تعالى اما الاول فلان خلق الشيء هو الاستقلال بايجاده والعبد لا يستقل بايجاد شيء بل نعس العبد وقدرته وارادته كلها لله خلفا وملكا واما الثاني فلان القدرة الحادثة المؤثرة في العبد انما وجدت بقدرة تعالى وهي ملك له وخلق اراد وفوع العبد بها على مشيئته وارادته وان كانت صفة للعبد فلا فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد كحركة البطش وبين ما لا يتعلق بها كحركة الارتعاش في ان كلا منهما حادث بقدرة تعالى وهو المستقل

صفل قلبه وان عاد زيد فيها حتى يعلو قلبه وهو الرآن الذى ذكره الله تعالى (كلا بل رآن على فلوبهم ما كانوا يكسبون) وقال هذا حديث حسن صحيح يجعل اكسنه له اثر محمود وكذلك جعل السيئة كما ان للادوية الناجعة تأثيرا والضارة تأثيرا بالقول بان فضاء البعل وتمكين الباعل منه ثم عقابه به ظلم كالفول بان خلق السم ثم حصول الموت به ظلم وذلك ان لله تعالى في ذرة من ذرات مصنوعاتكم حكما ومصالح فيخلق تعالى بمقتضى حكمته الاشياء الناجعة والمضرة واكسنة والفيحة وخلق ايضا بعضه ما يدفع اثر المضرة بالمرة او يقلله كالترياق لرد اثر السم والتوبة واكسنة لاذهاب السيئات ثم انه يفضلهم ورحمته العامة بين لعباده ما يضرهم وحذرهم من ان يتناولوه ويفربوه وانذ ان وقع منهم تناول المضريعاكوة بما يزيل تأثيره فنرتب العقاب على البعل الصادر من العبد المفضى عليه ككتمه لم تعالى يحسن لاجلها بالنسبة الى العبد عدل اذ هو ثمرة بشجرة غرسها وتحفيق ذلك كما في المنهاج ان جهة الكلف والتفدير غير جهة الامر والتشريع فان مراده تعالى من التشريع بيان ما ينفع العباد وما يضرهم بمنزلة الطبيب للمريض فيبين على السنة الرسل ما يوجب السعادة وامر به واخبر بما ينشر الشفاوة ونهى عنه وذكر مصير السعداء وما فيه ترغيبا ومرجع الاشياء وما فيه ترهيبا ليلا يكون للناس

وخصاه وارتكب ما نهاه لتسويل نفسه وهو اه لا لانه مما فدره عليه
مولاه بعفابه عليه لا يكون ظلما (وما ظلمهم الله ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) والجرف بين تعذيب الجاعل المختار وبين تعذيب غيره
مستتر في بدائه العفول الوجه الثالث ان في المظروفات فوى
وطبائع وفي الاجال افتضاء لما يترتب عليها من الثواب والعقاب
بالاجال الاختيارية تكسب نفس الانسان صفات حمودة وصفات
مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فانها لا توجب ذلك بالعلم
النافع والعمل الصالح يورث القلب اوصافا حميدة كما يروى عن
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان للحسنة لورا في القلب
وضياء في الوجه وسعة في الرزق وفوة في البدن ومحبة في
قلوب الخلق وان للسيئة لسوادا في الوجه وظلمة في القلب وهنا
في البدن ونفصا في الرزق وبغضا في قلوب الخلق اوردته في
منهاج اهل السنة واخرج الترميذي عن ابن مسعود قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم (امرؤ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فسررب
مبلغ اوعى من سامع على ان يكون اخبارا عما يوجبه سماع
الحديث وحفظه وتبليغه وروى الترميذي ايضا عن ابى هريرة رضي
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان العبد اذا اخطأ
خطيئة نكت في قلبه نكته سوداء فاذا هو نزع واستغفر وتساب

البصل الرابع

ومن المعلوم ان كل فعل صادر عن العبد انما يصدر بقوة ولا قوة الا بالله فلا فعل اذا الا بالله وكلما ثبت انه لا قوة الا بالله ثبت انه لا قوة الا لله حفيظة فلا فعل اذا حفيظة الا لله وللعبد بالله كما يدل عليه قوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقوله صلى الله عليه وسلم * ان الله صانع كل صانع وصنعتة * جلالة سبحانه خلق العمال واعمالهم وكلما كان كذلك كان كونه الاعمال الاختيارية للعباد محكومة لله بواسطة مظاهرهم كونها مكسوبة لهم بالله لكن بنسبتين مختلفتين فان الله خالفهم وخالق اعمالهم مع غناه عنهم واحاطة علمه بتفاصيل تلك الاعمال ومبادئها وهم كاسبون لاعمالهم بالله مع فقرهم الذاتي وعدم استقلالهم وعدم علمهم بتفاصيل شي منها الا ما شاء الله منها وقد دلت شواهد الشرح على تحفيظ الاعتبارين اي ان الله يفعل بالاسباب اي بتوسط مظاهر العباد كما يفعل عندهما وكما يفعل بالاسباب اصلا اما ما يدل على ان الله يفعل بالاشياء مع غناه بقوله تعالى * فأتلوهم يعذبهم الله بأيديكم * مع قوله * ألم ترالى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوب حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم احياهم * بالذى يميت الالوب بكلمة كيب يحتاج الى مفالسة المخطئين

على الله حجة اخرج البخاري عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى
الله عليه وسلم (لا احد احب اليه العذر من الله ومن اجل ذلك
بعث المبشرين والمذنبين واما من جهة الكلف والتقدير فمراده
تعالى منها جعل ما فيه منبغته متعلفة بعموم خلفه وان كان في ضمن
ذلك مضرة للبعض فكما انه تعالى ينزل المطر لما فيه من الرحمة العامة
والنعمة الدائمة وان كان ضررا لبعضهم بسقوط منزله وانقطاعه من سببه
وتعطيل معيشتهم وكذلك ارسل نبيه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين
ووسيلة للمذنبين وان كان في ضمن ذلك سقوط رياسة مثل
ابى جهل وابن سلول وكعب بن الاشرف وتألمهم بذلك وكذلك
له تعالى في خافي مثل ابليس وفرعون وابى جهل حكم وبخلف
امثالهم مدخل في حق مجموع العالم وان كان منهم في نفسه فيبها
مطرودا ولعينا مردودا الا ترى ان الكنييف المعد للبول والغائط وان
كان محلا مستثذرا نجسا الا ان حسن مجموع الدار لا يتم الا به
والدار بدونه نافصة فيبحة وهذه الحكمة الكلية في الحوادث ليس
على الناس معرفتها وانما يجب عليهم التسليم للفادار الحكيم الرؤوف
الرحيم الذى هو ارحم بعباده من الوالد بولده

فهذا الذى ظهر وتبين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

الصلوة والتسبيح والتكبير وغيرها * ياداوود ان ذلك لم يكن الابي ولو لا عوني ما فويت عليه الخ الحديث * بمعاد الاستثناء ان مدار تلك الاعمال الصادرة منه انما كانت بالله وصدورها منه فرع تائير قدرته باذن الله وعونه وتمكينه وافاداره لان الاعمال اثار القدرة ولا اثر بلا تائير كما هو واضح ومنها قوله صلى الله عليه وسلم * اللهم انك سألت من انفسنا ما لا نملكه الا بك فاصطنا منها ما يرضيك عنا * ومعاد الاستثناء ان العبد يملك ما سئل منه من الشكاليى بالله ولا يكون ذلك الا بتائير قدرته فيها باذن الله ومنها قول ابى بكر الصديق رضي الله عنه بعد ان استخلف * لقد توليت امرا عظيما مالى به من طاقة ولا يد الا بتفويته * ومنها قول علي بن ابى طالب رضي الله عنه بالاستطاعة * قل املكها بالله الذى ان شاء ملكنيها * وقال الكافظ بن حجر فى فتح الباري فى حديث الاستخارة عند قوله واستفدرت اى اطلب منك ان تجعل لى على ذلك قدرة ثم قال فى قوله فانك تفدر ولا افدر وتعلم ولا اعلم ما نصه اشارة الى ان العلم والقدرة لله وحده وليس للعبد الا ما قدرة الله له وهو كالتوحيد الصريح للمصبات وهو الاصل فى هذا البسب وهو كقول الغزالي فى كتاب الشكر من الاحياء * ولا فادر الا الملك الجبار * مع قوله فى جواهر القرآن فى باب المحبة لا فدر ولا قدرة ولا علم

لتعذيب الكفار فإنه انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون ولكن
الحكمة الربانية افتضت ذلك فابرز الامر بمقتضاها بجوده ورجته مع
تحقق غناه ونحو قوله تعالى * ولو لا دجاج الله الناس بعضهم ببعض
الاية * جدجاج الله الناس بعضهم ببعض هو عين دجاج الله بعضهم ببعض
الا انهم يدافعون بالله مع العفو اليه تعالى اذ لا فورة لهم الا بسه والله
يدافع بهم مع غناه عنهم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم * انا الماحي
الذى يمحو الله بي الكبر * وقوله ايضا عليه الصلاة والسلام * لان
يهدي الله بك رجلا خيرا لك من ان يكون لك حور النعم * وفولهم ان
الله يفعل عند الاشياء لا بها ان اريد به ان الله جرت عادته بايجاد
الاشياء بها لحكمة كان فولا صحيحا وان اريد به انه لا يصح ان يفعل
الحق سبحانه الا بتوسط الاسباب اصلا ولا بمقتضى الحكمة مع غناه عنها
فهو قول لا دليل عليه وفولهم يلزم على هذا حيثئذ الاستكمال
بالغير شبهته تنكشف بان اليجاد بالاسباب انما يستلزم الابدثار
المنافي للذمى المستلزم الاستكمال اذا توفى الفعل على تلك
الاسباب حفيظة لا عادة لكنها عادية فلا ابدثار ولا استكمال بالغير واما
ما يدل على الاعتبار الثانى وهو ان العباد يفعلون بالله ما شاء الله ان
يفعله ونحو قوله تعالى فى الحديث القدسى الصحيح لداود عليه
السلام بعد ذكره صلى الله عليه وسلم اعمال عبادة ال داود من

ظهر امر وسط بين تفسير الكبر وفاق الاستقلال والله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم اه

الفصل الخامس

ولا يخفى ان مسألة الكسب لم تخل من غموض بل هي من
معضلات المسائل التي حارت فيها افكار المتفكرين وفصاري امرهم
فيها اعتقاد انفراد الرب سبحانه وتعالى بالخلق والتقدير واعتقاد ان
للعبد في افعاله الاختيارية كسبابه صح نسبة الابعال اليه وثبت
التكليف وعليه ينترتب الثواب والعقاب وهذا معتقد جميع اهل السنة
وهو الحق الذي لا محيد عنه نعم انهم ان بوحشوا في تحفيق
معنى الكسب اختلفت اراءهم ما بين ماثل الى ما يقرب من
الكبر وماثل الى ما يقرب من القدر والحالة ان اهل السنة لا يقولون
بواحد منهما ويؤيد هذا ما قاله الامام سعد الدين التفتزاني في
شرح العقائد النسبية بعد ذكره كلاما في معنى الكسب ما نصه
هذا القدر من المعنى ضروري اذ لم نقدر على ازيد من ذلك في
تلخيص العبارة المصححة عن تحفيق كون جعل العبد بخلق الله
تعالى وابداده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار فانت ترى ان
بحول اهل العلم عجزوا عن تحفيق معناه مع تضاهرهم على نفي

الا للواحد الحق وإنما لغيره القدر الذى اعطاه اه وقال ايضا فى كتاب الشوق من الاحياء * بليس للعبد فطرة الا بتمكين مولاه وهذا القول من الامام رضى الله عنه ومن وافقه هو التحفيق الذى ليس بوفه الا عين اليقين وعليه مدار التكليف وبه يزول اشكالات هذه المسألة لمن اتاه الله فهما سالما من الشبهات ويؤيده ان شواهد الشرع المعصوم اذا قامت على ان الفعل الاختياري الصادر من العبد واحد بالذات ذو نسبتين مختلفتين فقد شهدت بان الفطرة واحدة بالذات متعددة بالنسب والاعتبارات لما حصل لها التعدد فى المظاهر بالتعينات الجزئية المتفاوتة حسب تفاوت المظاهر من غير لزوم شيء من الشبهات المتهمة كالتبعض والكلول والاتحاد وقيام القديم بالحادث او ما يشاكلها كما علم من ان الحق سبحانه له الاطلاق الحقيقى ومن هذا يعلم ان الكسب بالمعنى المصدرى هو التحصيل مطلقا وبمعنى الحاصل بالمصدر هو المكسوب المحصل هذا معناه لغة واما فى الشرع بالمعنى المصدرى تحصيل خاص وهو تحصيل العبد بقدرته المؤثرة باذن الله ما تعلقت به مشيئته التابعة فى التعلق لمشيئة الله بيفيد التأثير تميز من الكبر وبفيد الاذن وتبعية المشيئة تميز عن اليجاد بالاستقلال الذى هو قول اهل الاعتزال الفاتلين بان الله يشاء ما لا يفعلونه ويعملون ما لا يشاء الله وبهذا

مشرعا وقد قال * خاطبوا الناس بما يفهمون * فكذلك نقول في الكسب هو صفة من صفات العبد يحس كل احد بوجودها فيه وثبوتها في محله فيها يقع التبريق بين الابعال الاختيارية والضرورية ولكنه لا يدري حقيقتها ولا يحقق كل التحقيق نسبة افعالها اليها مع اعتقاد انفراد المولى تعالى بخلق العبد وخلق افعاله من غير افتسار لمعين واعتقاد ان لكسب العبد دخلا في وجود افعاله على وجه لا يزاحم فيه القدرة الالهية ولا يعينها ولكن نحن عاجزون عن ادراك ذلك ولكن من انشاء الله علما ونورا بادراك ذلك كما يدرك العارفين بالله الراسخون حقائق اشياء كثيرة من علم الغيب والشهادة مع عجز كثير عن ادراك شيء منها فلا ينبغي الاسراع الى الانكار عليه لكونه لم يدع محالا فالاولى التسليم لاسيما ان كان من ائمة الهدى وكبراء العلماء كامام اكرميين بل لا بد من النظر بعين الانصاف وسداد الراي في كلامه وسببه بمحك الكتاب والسنة فان كان كلامه موافقا للجبر او القدر ودوان لم يوافق برفعة منهما الا انه على خلاف ما كنا نعتفده فلا ينبغي ان نحكم ببطالانه لاجل مخالفته لكلام الغير من الائمة لان الكفى في المسألة ليس منحصرا في شيء بعينه يدركه كل احد ويحتمل ان هذا القائل قد اطلع على الكفى الذي لم يطلع غيره واما الاعتراض ممن لم يدرك الكثيفة

الكبر والاستقلال فإذا لا ينبغي المبادرة الى التشريع على من احدث
فولا في المسألة بهم ما اناه الله اياه وانتصر بقول من الافوال المفولة
لاهل السنة بدلائل بينة واضحة ما دام لم يفض بصحة احد الفولين
المتفق فيهما على البطلان وهما الكبر والاستقلال لان ذلك هو المعيار
الصادق فما دام لم يعتقد احدهما فهي الطريف الصواب ومسألة
الكسب ليست من المسائل التي يستحيل ادراك كنهها فلا تضلل
اذا من ادعى ادراك كنهها ولكن لغرضها لم تكلف بمعرفة حقيقتها
وانما المكلف به اعتقاد ان للعبد كسابه نيط الشكيب يوجد بوجوده
مع استكمال الشرائط وينتهي بانتفائه لان من لم يعتقد ذلك
لا شك من وقوعه في احد امرين محالين تجوز اجور على المولى
او تعجيزه تعالى الله عن ذلك ولا غرابة في اعتقاد ثبوت شيء
ووجوده ولا تعلم حقيقته كالروح فانا نعتقد وجودها ونعالمه مع عجزنا
عن ادراك حقيقتها وليس ادراك حقيقتها محالا ولكنه لصعوبته
امسك الشرع عن بيان حقيقته لعجز عقول كثير عن ادراكها فال
تعالى * ويسالونك عن الروح فالروح من امر ربي * لكن
اكثر العلماء كالغزالي وغيره على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يخرج من الدنيا حتى اطلع على حقيقتها بل له صلى الله عليه وسلم
التصور التام في عالم الارواح وانما امر بالامساك بما مسك لكونه

البصل السادس

يذكر لمهرة علماء الاسلام وجهابذة الفلاسفة ان النفسيم العفلى جاء
بحصر اوجه التأثير في العاقل المختار والطبيعة والعلة وذلك ان المؤثر
اما ان يمكنه الترتك اولا يمكنه الاول العاقل المختار والثانى اما ان
يتوفى تأثيره على وجود شرط وانها مانع اولا يتوفى الاول الطبيعة
والثانى العلة يخرج لنا من النفسيم ان الطبيعة مؤثر لا يمكنه الترتك
موقوف تأثيره على وجود شرط وانها مانع هذا ما يقصده الكماله
من لفظ الطبيعة وهو المرجع لكل معنى علقوا عليه ذلك اللفظ كالصورة
النوعية للسمات وكالنفوس الناطقة من حيث تديبها للبدن على وجه
التخيير والهيئة الحاصلة من التركيب وهلم جرا فان لكل واحد من
هذه المعانى تأثيرا خاصا عند اولئك وقد عول ارباب العنائد الكفر
على ان فسروا التأثير على العاقل المختار حيث اعلنوا بكبر ان من
نسب التأثير لغيره

ذكر بعض شراح الارشاد عند ما تعرض لبيان اصناف الشرك
ان عادة الله سبحانه جرت باضافة بعض الاشياء الى بعض كالاحرافى
للنار والارواء للماء وهكذا فطن بعض من لا معرفة له ان دينك
المضامين صدرا بطريق التأثير عن دينك العنصرين وتلك ضلالة

فهو مما لا يلتفت اليه اذا الحكم على الشيء بفرع بصورة وقد ابنتلى قوم بالاعتراض بدون فهم شيء فاذا طولبوا بتحقيق ما ردوا به على اهل البصل صجزوا فاذا قيل لهم ايضا ما هو التاثير الذى نسبته هذا العالم للقدرة الكادئة وما معنى التاثير الذى نعتنوه مع تسميتكم لها فدررة لم يجيبوا بما يدرك ولا تكلموا بما يفهم مع ان الشيخ الامام مصرح بعدم تسميته فدررة العبد الاعلى سبيل المجاز لكونه لا يعقل من وصف الفدررة الا التاثير فان سمينا حيثنذ وصف العبد بالفدررة التى جعلها الله له فدررة مجازا فلنسم ايضا النسبة التى جعلها الله لى وجود البعل تاثيرا مجازا وان فلنا لا تاثير له نعى حقيفة فلنفل لا فدررة له حقيفة وانما هي فدررة واحدة قديمة الهيئة ذات نسبتين نسبة وجودها وقيامها بذات المولى تنسب اليها الابعال حقيفة على وجه الخلق والاختراع ونسبة ظهورها فى محل العبد كما به الشان اذ فدررة العبد من فدررة سيده وحوله بحوله وفوته بغوته وتنسب اليها الابعال بهذا المعنى على وجه الكسب وينسب الى ذلك الكسب تاثير على وجه يناسبه مجازا وحيثنذ ان هذا المذهب وهذا البيان الذى بين به الكسب لا غلو فيه ولا يفسر من الكبر ويعد من الفدر والله اعلم بالصواب

خاتمة

لأريب في أن خالق العالم هو الله تعالى وأنه الباعل المختار
ولاعبوة بمن يخالف ويعاند وفياس إفعال الله تعالى بإفعال العباد
خطأين فإن السيد إذا امر عبده بشئ وحسن له خلافه حتى جعل
الكلاب يعقابه عليه ربما يعد ظلما إذا لم يكن له حكمة فيه وإنما أراد
تعذيب العبد بهذه الحيلة وليس له التصرف في العبد كيف يشاء
ولله تعالى في كل جزء من أجزاء العالم حكم باهرة والخلق خلفه والعبد
عبده فله أن يفعل ما يشاء وكذا فياس صغانه تعالى على صغبات
المخلوقات صلاة محضة الأثرى أن المعتزلة لما ظنوا أن الرؤية لا
تتصور إلا بأن يكون المرئي جسما متشكلا مثلونا حكموا باستحالة
رؤية تعالى يوم القيامة مع أن كلام المعصوم الإلهي الترجمان
الرباني الذي قال تعالى فيه (وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس
ما نزل إليهم) ناطق بآياتها فكان الواجب عليهم أن يحكموه صلى
الله عليه وسلم فيما اشكل عليهم من الآيات المحتملة في زعمهم كما

فأدحة غرق فيها الجلاسة، وقلدهم عليها كثير من عوام المسلمين قال
ثم انهم في ذلك الظن على اختلاف منهم من يرى ذلك التأثير
اطبيعة ذلك العنصر ومنهم من يراه لقوة اودعها الله فيه والاول مجمع
على كبره والثاني في كبره خلاف اما من اعتقد انه سبحانه ربط بعض
افعاله ببعض عن اختيار منه لذلك وله خرق هذه العادة متى شاء
فهو المؤمن السالم ان شاء الله ومتى نزه العبد ربه عن الشريك كان
عبدا كاملا ومن يزغ عن الطريق بسوء يناله بسبب زيغه الم
العذاب اللهم اذفنا حلاوة التحشيق واسالك بنا سواء الطريق واللهم
اعلم اه

وهو السميع البصير وبأجملته فإنما الواجب علينا الاتباع لطريقته
المعصوم المطاع والنمسك بقوله الفصل اللهم ثبتنا الله على شريعته وحققنا
بحقيقته وسلام على المرسلين واكمد لله رب العالمين وهذا - آخر ما
اردنا جعه وأبراده واكمد لله أولا و- آخر الصلاة والسلام على المصطفى
وامام أهل الصفا وأهله واتباعه وكل من صفا ورفع العراغ من تبييض
هذه العجالة في فاتح أول الربيعين عام ١٢٢٢ من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية



قال تعالى (بلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) وهم انما قدموا ماراهم في امورهم ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم واخرجوا النصوص الظاهرة الفاطمية عن مفتضاها وسحبوها الى شهوات النفوس وهواها وهكذا ديدان اهل العفول اذا استصعبوا كلاما ترفى عن مدارك عقولهم بان لم يحجزهم عن الطعن فيه اعتقاد العصمة او الكبط في فائده رفضوه مطلقا ورموا فائده بالفسق او الكفر وان حجزهم عن ذلك الاعتقاد بادروا الى كلامه بالتحريف ومن اشنع ما يخرجون به كلام الشارع صلى الله عليه وسلم عن حقيقته مراعاة اراء بلاسفتهم وحكمائهم ومثائخهم واثائمهم بحفظ رائهم عندهم اهم من اجراء كلام نبيهم صلى الله عليه وسلم على حقيقته بما يتحشون عما يتلاعبون به من ابداء التناويلات البعيدة التي يمجها سمع من لاصم له فلبوا الحق تقليبا مشوما وجعلوا الامام ما مدوما فليتهم عزلوا ورجعوا الى سنة نبيهم بانه صلى الله عليه وسلم يجب الرجوع اليه في جميع المشكلات وانظر الى السلف الصالح كيب حرموا على انفسهم تاويل ما ورد به الكتاب والسنة مما يتعلق بذاته تعالى وصفاته العلييا كالاستواء على العرش والنزول الى السماء الدنيا والايان في ضلل من الغمام فقالوا يجب الايمان بها على حقيقتها بالوجه الذي ارادة فانها الكريم مع تنزيهه تعالى عما يوجب التشبيه ليس كمثله شيء